كليـة الحقـــوق
الدراسـات العليـا
قسم القانون العام

"الضوابط القانونية للتصرف فى أراضى الدولة الخاصة"

" دراسة مقارنة"

رسالة مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة
لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

عزت فوزى امين الياس

إشـــراف

الأستاذ الدكتور

جابـر جـــاد نصـــار

أستاذ القانون العام ـ كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة

رئـيس جامعـة القاهرة " الأسبق "

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور / جابـر جـاد نصـار أستاذ القانون العام . رئيس جامعة القاهرة "الأسبق "	مشرفاً ورئيساً
الأستاذ الدكتور / محمـد سعيد امـين أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس	عضـــــــواً
الأستاذ الدكتور / منصور محمد أحمد أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية	عضـــــــواً

٢٠٢٢ ـ ٢٠٢٣

Faculty of Law
Graduate studies
Public Law Department

" Legal Controls for the Disposal of Private State Lands"

"A Comparative Study"

A message submitted to the Faculty of Law, Cairo University

To obtain a phD in law

From the researcher

Ezzat Fawzy Amin Elyas

Supervision

Prof. Dr. Gaber Gad Nassar

Professor of Public Law, Faculty of Law, Cairo University

Former President of Cairo University

Discussion and Judging Committee

Prof. Dr. Gaber Gad Nassar — Supervisor and Chairman

Professor of Public Law. Former President of Cairo University

Prof. Dr. Mohammed Saeed Amin — Member

Professor of Public Law, Faculty of Law, Ain Shams University

Prof. Dr. Mansour Mohamed Ahmed — Member

Professor of Public Law and Dean of the Facultyof Law, University of Menoufia

إهداء

أُهدى هذه الرسالة

- إلى مِصر الأم والوطن ... حباً لها وحرصاً عليها .

- إلى أبى وأمى تقديراً واعترافاً بفضلهما .

- وإلى زوجتى التى وقفت بجانبى طوال سنوات الدراسة وإعداد هذه الرسالة حتى إتمامها .

- وإلى أولادى (عبير ، أميرة ، ناردين ، فوزى ، يوسف) تشجيعاً لهم للمثابرة والاجتهاد حتى يصلوا إلى أهدافِهُم .

- وإلى أخوتى وأخواتى .

- وإلى زُملائى فى العملِ رِجال القانون .

شكر وتقدير وعرفان

الحمد لله وحده العليم بكل شيء والقادر على كل شيء ،لا يسعنى إلا أن أسجد لله خشوعاً وشكراً وأن أحمده على عظيم عمله وواسع فضله وكرمه ، وحقاً فإن غير المستطاع عند الناس مستطاع عند الله ، الذى أعاننى على إنجاز هذا العمل وأمدنى بالصبر وشملنى برعايته وتوفيقه منذ اختيار موضوع البحث وحتى الانتهاء منه ، فإننى وعرفاناً منى بالدور الكبير الذى قام به المغفور له العالم الجليل الأستاذ الدكتور / صبرى محمد السنوسى أستاذ القانون العام - عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة الأسبق ، وذلك منذ اختيار موضوع البحث حيث قدم سيادته الدعم والمساعدة الفنية والتوجيه والنصح والإرشاد فى هذا العمل ، وندعو الله له بالرحمة والمغفرة .

وعرفاناً منى بالدور العظيم الذى قام به **العالم الجليل الأستاذ الدكتور / جابر جاد نصار** أستاذ القانون العام - كلية الحقوق - جامعة القاهرة ، رئيس جامعة القاهرة الأسبق حيث تفضل سيادته بالتكرم بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة ، الذى لولا فضله بعد الله سبحانه وتعالى ماكانت تخرج إلى النور ، فقد تفضل سيادته بتقديم الدعم الكامل والمساعدة الفنية والتوجيه والنصح والإرشاد فى هذا العمل على النحو الذى تم تسطيره ، فكل الشكر والتقدير لسيادته على ما تم منحه لى من علمه الوفير وعلى وقته الغالى الثمين رغم أعبائه الكثيرة .

لذا فإن اللسان يعجز عن التعبير والعقل يعجز عن التفكير ولايجد العبارات الكافيه التى توفيه حقه فله منى كل الشكر والتقدير والعرفان على ماتم بذله من جهدٍ معى فى هذا العمل من سيادته ، وأفتخر أن أظل تلميذاً وطالبَ علم منه عملاً بالحكمة القائلة " من علمنى يوماً صرت له صديقاً دوماً ومن علمنى حرفاً صرت له عبداً " ولى كل الفخر والاعتزاز أن تلقيت هذا العلم من سيادته وله كل الشكر والتقدير والعرفان فى إشرافه على هذا العمل وإسداء النصح والتوجيه والإرشاد والمعاونة فجازاه الله عنى وعن هذا العمل الخالص لوجه الله خير الجزاء وحسن الثواب فى الدنيا والآخرة .

والله الموفق والمستعان

الباحث

مقدمة حول موضوع البحث وأهميته :

جُبِلَ الإنسان منذ بدء الخليقة على حب التملك ، وتطور ذلك مع مرور الإنسان بالعصر الحَجري حتى عصرُنا الحالي وكانت الوسيلة البدائية لتبادل الملكية هي المُقايضة التى استمرت مع المجتمعات من المجتمع البدوي المُتنقل المعتمد على الرعي والانتقال من مرعى لآخر مروراً بالمجتمع الحضري المعتمد على الزراعة إلى عصرنا هذا الذي تشكل فيه الملكية سواء العقارية منها أو ملكية وسائل الإنتاج التي اعتمدت على مبدأين رئيسيين : المبدأ الشيوعي المنبثق من النظرية الماركسية والذي ساد بعد الثورة البلشفية والذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ولم يدم هذا المبدأ أكثر من سبعين عام ،والمبدأ الرأسمالي المستمد من نظرية آدم سميث وهذا النظام الرأسمالي الحر هو السائد في أغلب دول العالم أما في منطقتنا العربية التي تأثرت بالنظام الاشتراكي في خمسينيات القرن الماضي وخاصة في الجمهورية المتحدة (مصر وسورية) ، ونظراً لما تمضى فيه الدولة بخطىً ثابتة فى سبيل تعديل تشريعاتها بما يتواكب مع الظروف القائمة وما أفرزه الواقع العملى من قصور فى بعض التشريعات ومنها فى هذا الشأن بعض السلبيات التى قد تؤثر على المواطنين وعلى الاستثمار الداخلى والخارجى ورغبة من المشرع فى الحفاظ على الملكية ووجود بيئة عقارية قانونية صحيحة ، ورغبة فى زيادة رءوس الأموال وتسهيلاً على المواطنين والمستثمرين ، وجذب رءوس الأموال والاستثمار والعمل على صيانة الملكية وتأصيلها ، فقد صدر العديد من القوانين واللوائح والقرارات فى هذا الشأن ، ويعد الإهتمام بوضع ضوابط قانونية للتصرف فى الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة ، أمراً فى غاية الأهمية من عدة نواحى تهم المجتمع بشكل عام ، وهنا يدور تساؤل وهو- هل التصرف فى أراضى الدولة الخاصة أمراً متروكاً للجهات الإدارية صاحبة الولاية على هذه الأراضى بشكل مطلق ؟ أم أن هناك ضوابط قانونية معينة تلتزم بها تلك الجهات الإدارية عند قيامها بالتصرف فى تلك الأراضى التى تدخل فى ولايتها ؟

وللإجابة على تلك التساؤلات الهامة يجب أن نتناول بتوضيح وإيجازعن الدولة القانونية (١) والتى تتميزبخضوعها لمبدإ المشروعية فى جميع مظاهر نشاطها فالسلطات العامة فى هذه الدولة تخضع للقانون ، وهى بصدد مباشرة الاختصاصات المنوطة بها لقواعد القانون فيجب عليها أن تستهدف فى كل نشاط تمارسه لتحقيق الغاية التى حددها القانون ، وأن تستخدم فى تحقيق هذه الغاية وسائل ومكنات متفقة مع القانون ، فالدولة القانونية هى دولة مقيدة بقواعد القانون من حيث الوسائل والغايات ، وذلك على عكس الدولة البوليسية حيث تكون السلطات العامة فيها وإن كانت مقيدة بقواعد القانون من حيث الغاية التى تستهدفها، إلا إنها فى حِل من هذه القواعد بالنسبة للوسائل التى تسلكها لتحقيق هذه الغاية فطالما كانت الغاية متفقة وقواعد القانون ، فإنها تبرر الوسيلة المخالفة لهذه القواعد فيمكن فى هذه الدولة للسلطة العامة المساس بحقوق وحريات الأفراد طالما كانت تبغى تحقيق المصلحة العامة للجموع .

١: رسالة دكتوراه " الأساس القانونى لرقابة الملائمة (دراسة مقارنة) كلية الحقوق ، جامعة القاهرة مقدمة من الباحث / وجيه عبداللطيف عبدالوهاب - إشراف أ. د/ يحيى الجمل و أ .د/ صبرى محمدالسنوسى

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

ـ إهداء ٣
ـ شكر وتقدير وعرفان ٤
ـ مقدمة حول موضوع البحث وأهميته ٥
ـ أسباب وأهمية موضوع الدراسة وما تثيره من تساؤلات للمستقبل ٦
ـ رأى الباحث ٧
ـ وسائل الرقابة على أعمال الإدارة ٧
ـ الفرع الأول : وسائل الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة ٨
ـ أولا :الرقابة الإدارية من خلال السلطة الرئاسية من داخل التنظيم..... ٨
ـ ثانياً :الرقابة الإدارية من خلال أجهزة مستقلة خارج التنظيم ١١
ـ الفرع الثانى : وسائل الرقابة التشريعية على أعمال الإدارة ١٢
ـ الرقابة التشريعية والمسئولية الادارية ١٦
ـ الرقابة القضائية على أعمال الإدارة ١٦
ـ تساؤلات الدراسة وإشكالية وصعوبات الدراسة ١٨
ـ أهداف البحث ١٩
ـ مناهج البحث المستخدمة فى الدراسة ١٩
ـ خطة الدراسة ٢٢

فصل تمهيدى : التعريف بالملكية ، وطبيعةالملكية الخاصة للدولة وحمايتها ٢٤

ـ ماهية حق الملكية وقيمته الدستورية ٢٤
ـ ماهية حق الملكية ٢٦
ـ مفهوم حق الملكية ٢٦
ـ تعريف الملكية فى القانون المصرى ٢٦

المبحث الأول : التعريف بالملكية ٣٠

ـ ماهية الملكية ٣٠
ـ طبيعة وأساس الملكية ٣٠
ـ الملكية حق دائم بالنسبة إلى الشئ المملوك لا بالنسبة الى الشخص المالك ٣٢
ـ رأى بعض الفقهاء ٣٣
ـ الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية ٣٦

ـ تقييد سلطة المالك في إتلاف الأرض الزراعية وما عليها ٣٨
ـ تعريف الملكية فى القانون الفرنسى ٣٨
ـ التقنين المدنى الفرنسى ٣٨
ـ حق الملكية فى القضاءين المصرى والفرنسى ٣٩
ـ موقف القضاء الفرنسى ٤٠
ـ محكمة النقض المصرية تؤكد الحماية الدستورية لحق الملكية ٤٢
ـ الملكية حق ذاتى فى عناصره وخصائصه ٤٧
ـ التطور التاريخى لحق الملكية فى غرب اوروبا ٤٨
ـ التطور التاريخى لحق الملكية فى البلاد الإسلامية وفى مصر ٤٩
ـ الإتجاهات الحديثة بالنسبة لحق الملكية ٥٣

المبحث الثانى : طبيعة الملكية الخاصة للدولة وحمايتها ٥٥

ـ طبيعة الملكية الخاصة للدولة ٥٦
ـ الأشياء الخاصة بالدولة ٥٦
ـ أمثلة للأشياء الخاصة بالدولة : الدومين الخاص ٥٧
ـ الأراضى غير المزروعة التى لامالك لها تعد ملكاً خاصاً للدولة ٥٨
ـ الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الشخص العام " الدومين الخاص " ٥٨
ـ حكم عدم جواز تملك الأموال الخاصة بالتقادم ٥٩
ـ آثار التعدى على أملاك الدولة الخاصة والأشخاص العامة وحمايتها ٦٠
ـ حكم محكمة النقض ٦١
ـ حكم تملك الأموال الموقوفة ٦١
ـ أحكام محكمة النقض ٦٢
ـ حماية الملكية فى الدستور ٦٣
ـ الملكية فى القانونين المصرى والفرنسى ٦٤
ـ الملكية فى القانون المصرى ٦٤
ـ الملكية فى القانون الفرنسى ٦٦
ـ المفهوم التقليدي لأملاك الدولة الخاصة ٦٧
ـ مفهوم أملاك الدولة الخاصة من خلال تمييزها ٦٨
ـ أملاك الدولة الخاصة ٧٠
ـ حماية الملكية الخاصة للدولة ٧١
ـ حماية الملكية الخاصة فى القضاء الدستورى المصرى ٧٣
ـ أحكام المحكمة الدستورية العليا ٧٤
ـ دور محكمة النقض المصرية فى تأكيد الحماية الدستورية لحق الملكية ٧٧
ـ الحماية الدستورية لحق الملكية الخاصة فى الدستور الفرنسى ٨٠

الباب الأول : مفهوم الملكيه الخاصه للدولة والتمييز بينها وبين غيرها من أنواع الملكيه الأخرى ٨٤

الفصل الأول : الملكيه الخاصه والملكيه العامه للدوله ٨٦

المبحث الاول : مفهوم الملكيه الخاصه للدوله ٨٧

- صور الملكية في الإسلام ٨٩
- أساليب حماية الملكية الخاصة في الإسلام ٩٠
- المفهوم القانوني للملكية الخاصة ٩٢
- أحكام محكمة النقض ٩٧
- عناصر حق الملكية ١٠١
- الأشياء المملوكة ملكية خاصة للدولة أو للأشخاص المعنوية العامة الأخرى ١٠٢
- أمثلة للأشياء الخاصة المملوكة للدولة ١٠٣
- التصرف والإدارة للأملاك الخاصة للدولة ١٠٦
- الاموال المملوكة ملكية خاصة للدولة ١٠٧
- تعريف آخر لمفهوم الملكية الخاصة للدولة (المفهوم التقليدي لأملاك الدولة الخاصة) ١٠٨
- مفهوم أملاك الدولة الخاصة ١٠٨
- مفهوم أملاك الدولة الخاصة من خلال تحديدها (الجزائر) ١٠٩

أولا :الأملاك العقارية التابعة لأملاك الدولة الخاصة ١٠٩

ثانيا :الأملاك المنقولة التابعة لأملاك الدولة الخاصة ١١٠

- حكم صادر من المحكمة الادارية العليا ١١١
- أهمية تمييز أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص) عن أملاكها العامة (الدومين العام) ١١٢
- مفهوم أملاك الدولة الخاصة من خلال وظائفها ١١٣

المبحث الثانى : مفهوم الملكيه العامه للدوله ١١٧

- الملكية العامة فى الشريعة الإسلامية ١١٧
- طبيعة الملكية العامة ١١٧
- مسؤولية الدولة عن الملكية العامة ١١٨
- دور دولة الخلافة ومسؤوليتها فى المحافظة على المال الخاص والمال العام ١١٨
- التدخل لتنظيم الإنتفاع بالمرافق ١١٩
- الإصلاح بين المتنازعين على الإنتفاع بالملكية العامة ١١٩
- تنظيم إستصلاح الأراضى (إحياء الموات) ١١٩
- الإشراف على الأوقاف وضبطها ١٢١

ـ إهتمام الدستور بالملكية بوجه عام بجميع أنواعها ١٢٢
ـ إتجاهات مجلس الدولة المصرى فى موضوع نزع الملكية ١٢٤
ـ إختصاص القضاء فى فرنسا بنظر الطعون الخاصة بقرار المنفعة العامة ١٢٥
ـ إختصاص القضاء فى قطر ١٢٥
ـ أحكام قضائية بعدم إختصاص القضاء المدنى بنظر الطعن فى تقدير التعويض عن نزع الملكية قبل صدور قانون الفصل فى المنازعات الإدارية ١٢٦
ـ مدى جواز تملك الأموال العامة " الدومين العام " بوضع اليد ١٢٩
ـ الملكية العامة لايمكن تسميتها ملكية عامة إلا إذا خصصت للمنفعة العامة بالفعل ١٣٠
ـ حكم التعامل مع المال العام ١٣١
ـ **أولا** : عدم جواز التصرف فى المال العام ١٣٢
ـ قاعدة عدم جواز التصرف فى المال العام تسرى على جميع الأموال العامة دون تمييز ١٣٢
ـ **ثانيا** : عدم جواز الحجز على المال العام ١٣٤
ـ الحماية المقررة للأموال العامة والتى منعت الإدارة من التصرف فيها أو كسب ملكيتها بالتقادم ١٣٥
ـ **ثالثا** : عدم جواز تملك الأموال العامة بالتقادم ١٣٥
ـ الآثار التى تترتب على إنتهاء التخصيص للمنفعة العامة ١٣٧
ـ حق الملكية للشخص الإدارى فى المال العام ١٣٨
ـ عدم جواز التصرف فى الشئ العام ١٣٨
ـ عدم جواز الحجز على الشئ العام ١٤١
ـ عدم جواز تملك الشئ العام بالتقادم ١٤١
ـ عدم جواز كسب حق إرتفاق على الأموال العامة بالتقادم ١٤١
ـ مقارنة بين مفهوم الملكية العامة فى سوريا ومفهوم الملكية العامة فى مصر ١٤٤
ـ خصائص أموال الدولة العامة فى سوريا ١٤٥
ـ أنواع أموال الدولة العامة فى سوريا ١٤٥
ـ حماية الأموال العامة فى سوريا ١٤٦
ـ حماية الملكية دستورياً فى سوريا ١٤٧
ـ حماية الملكية فى القانون السورى ١٤٨
ـ نزع الملكية فى القانون السورى ١٤٨

الفصل الثانى: التمييزبين الملكية الخاصة للدولة وغيرها من الأنواع الأخرى للملكية (الملكيه العامه للدوله والملكيه الخاصه للافراد والملكية التعاونية) ١٥١

المبحث الاول : التمييزبين الملكيه الخاصه للدوله والملكيه العامه للدوله ١٥٢

ـ التعسف فى إستعمال حق الملكية فى الشريعة الإسلامية والقانون ١٥٤
معيار التمييز بين أملاك الدولة العامة والخاصة ١٥٧

١ـ تخصيص الشيء للمنفعة العامة كمعياراً للتمييز بين أملاك الدولة العامة والخاصة ١٥٧
٢ـ تكييف حق الدولة فى الأشياء الخاصة ١٥٧
ـ الأحكام التى تخضع لها الأشياء الخاصة للدولة ١٥٧
٣ـ قابلية الشئ لتملكه بالتقادم ١٥٨
ـ الوجه الأول : عدم جواز تملك الأشياء الخاصة المملوكة للدولة بالتقادم ١٥٨
ـ أحكام المحكمة الإدارية العليا ١٦٠
ـ الوجه الثانى : نزع الملكية للمنفعة العامة ١٦٢
ـ تعريف نزع الملكية للمنفعة العامة ١٦٣
ـ تعريف نزع الملكية للمنفعة العامة فى القانون المصرى ١٦٤
ـ إتجاهات مجلس الدولة المصرى فى موضوع نزع الملكية ١٦٧
ـ إختصاص القضاء الإدارى فى فرنسا بالنظر فى الطعون الخاصة بقرار نزع الملكية الملكيةللمنفعة العامة ١٦٨
ـ نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ المعدل بالقانون رقم ١٨٧لسنة ٢٠٢٠ ..... ١٦٨
ـ مفهوم المصلحة العامة ١٧٠
ـ التعليق على احكام محكمة النقض بشأن نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة..... ١٧١
ـ مدى خضوع الطلبات المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة لرقابة القضاء ١٧٣
ـ رأى المحكمة الدستورية العليا بشأن بيان جهة الإختصاص فى نزع الملكية عند عرض الأمر عليها.١٧٣
ـ فى مجال تخصيص الأرض المنزوعة ملكيتها للجمعية التعاونية ١٧٥
ـ أحكام صادرة بعدم إختصاص القضاء المدنى بنظر الطعن فى تقدير التعويض عن نزع الملكية ١٧٦

المبحث الثانى : التمييزبين الملكيه الخاصه للدوله والملكيه الخاصه للأفراد ١٨٤

ـ قابلية الشئ الخاص للحجز عليه ١٨٤
ـ قابلية الشئ الخاص لتملكه بالتقادم ١٨٥
ـ الفرق بين الملك العام والملك الخاص ١٨٥
ـ الوجه الاول : عدم جواز تملك الأشياء الخاصة المملوكة للدولة بالتقادم ١٨٧
ـ أحكام المحكمة الإدارية العليا ١٨٩
ـ الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الشخص العام " الدومين الخاص "..... ١٩٠
ـ حكم عدم جواز تملك الأموال الخاصة بالتقادم وأحكام محكمة النقض بشأنها ١٩١
ـ آثار التعدى على أملاك الدولة الخاصة والأشخاص العامة وحمايتها ١٩٢
ـ حكم تملك الأموال الموقوفة ١٩٣
ـ أحكام محكمة النقض فى تملك الأموال الموقوفة ١٩٤
ـ تملك العقارات المملوكة للدولة بوضع اليد بنصوص خاصة ١٩٦
ـ حكم تملك واضع اليد على الأراضى المملوكة للدولة بطريقة الخفية ١٩٧

ـ أحكام محكمة النقض فى تملك تملك واضع اليد على الأراضى المملوكة للدولة بطريقة الخفية ١٩٧
ـ تعريف الحيازة ١٩٩
ـ التمييز بين الملكية الخاصة للدولة والافراد،فى قضاء المحكمة الادارية العليا ١٩٩
ـ كيفية تملك الاراضى المملوكة للدولة بطريق الإستيلاء عليها ٢٠٠
ـ الأراضى الغير المزروعة ، وأحكام النقض الصادرة بشأنها ٢٠٠
ـ كيفية تملك الأراضى الصحراوية بالإستيلاء ٢٠١
ـ الشرط الاول : أن تكون الأرض المعتبرة ملكا للدولة أرضا غير مزروعة ٢٠١
ـ الشرط الثانى : أن يكون الاستيلاء مصحوبا بالتعمير ٢٠١
ـ الشرط الثالث : أن يكون الشخص الذى يستولى على الأرض مصريا ٢٠٢
ـ التعمير وكيفية تملك الأراضى الصحراوية ٢٠٣
ـ الوجه الثانى : نزع الملكية ٢٠٤
ـ الإجراءات التى حددها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ ..... ٢٠٥
ـ خضوع الطلبات المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة لرقابة القضاء ٢٠٦
ـ الحماية الدستورية للملكية الخاصة ٢٠٩
ـ حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة الذى يحظر على المواطن شغل أكثر من من مسكن فى مدينة واحدة ٢١٠
ـ الوظيفة الإجتماعية للملكية الخاصة للإفراد ٢١٠
ـ الملكية خلافة تضبطها وظيفتها الاجتماعية ٢١١

المبحث الثالث : التمييزبين الملكيه الخاصه للدوله والملكية التعاونية ٢١٥

ـ التعريف بالملكية التعاونية ٢١٥
ـ الملكية الشائعة والملكية المشتركة ٢١٧
ـ القيود الواردة على سلطات المالك ٢١٨
ـ طبيعة الملكية التعاونية ٢١٨
ـ الملكية التعاونية فى الإسلام ٢١٩
ـ حكم المحكمة الدستورية العليا ٢٢٠
ـ التفرقة بين أنواع الملكية وفقاً للدستور ٢٢٠
ـ الحماية القانونية للملكية التعاونية ٢٢١
ـ حكم المحكمة الإدارية العليا ٢٢١
ـ حكم محكمة النقض ، والمحكمة الدستورية العليا بشأن الملكية التعاونية ٢٢٢
ـ تعريف الملكية التعاونية فى الفقه والقضاء والتشريع ٢٢٣
ـ حكم محكمة النقض ٢٢٣
ـ الفرق بين الشيوع والملكية الجماعية (ملكية اليد المشتركة) ٢٢٥
ـ تمييز الشيوع عن ملكية الطبقات ٢٢٥

- أسباب الملكية الشائعة ٢٢٥
- مضار الملكية الشائعة وإنقضاء الشيوع ٢٢٦
- حق المالك فى الشيوع فى إستعمال وإستغلال المال الشائع ٢٢٧
- المقصود بالتصرف فى المال الشائع ٢٢٨

- الباب الثانى: ضوابط التصرف فى أراضى الدولة الخاصه وأهدافها ٢٢٩

- أهم الفروق بين القواعد والضوابط ٢٢٩
- أمثلة الضوابط الفقهية ٢٣٠

- الفصل الأول: ضوابط التصرف فى أراضى الدولة الخاصه ٢٣١

- المبحث الأول : ضوابط التصرف فى أراضى الدولة الخاصة ٢٣٢

- الضابط لغة وإصطلاحاً ٢٣٢
- تعريف آخر يبين الفرق بين القاعدة والضابط ٢٣٣
- تعريفاً وتصنيفاً لضوابط التصرف فى أراضى الدولة الخاصة ٢٣٤
١- ضوابط شرعية - تنظمها وتحث عليها الشريعة الإسلامية ٢٣٤
- القيود المتعلقة بأسباب التملك ٢٣٥
- القيود المتعلقة بالإستعمال والتصرف ٢٣٥
- قيود استثنائية تفرضها سلطة الدولة ٢٣٦
- حماية الملكية في الشريعة الإسلامية ٢٣٦
٢- ضوابط دستورية يحددها الدستور ٢٣٦
٣- ضوابط قانونية يقرها القانون وتنظمها اللوائح ٢٣٧
١- الضوابط التى قررها القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن أرضى هيئة التنمية الزراعية ٢٣٧
- كيفية التملك ٢٣٨
- إلتزامات المتصرف إليه ٢٣٩
- حظر الحيازة أو التعدى أو وضع اليد على الأراضى الخاضعة لأحكام القانون ٢٤٠
- تملك الأراضى الصحراوية وإتصاله بالنظام العام ٢٤٠
- الهدف من وضع الضوابط ٢٤٢
- تقييد سلطة المالك في إتلاف الأرض الزراعية وما عليها ٢٤٢
٢- الضوابط التى يقرها القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٢٤٢
- صحة التصرف وبطلانه فى أراضى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٢٤٣
- الإلتزام بالمخططات المقررة لمواقع المشروعات ٢٤٤
- حظر التصرف فى الأراضى إلا بعد سداد كامل الثمن ، وتنفيذ بنود العقد ٢٤٤
- الضوابط التى تضمنها اللائحة العقارية الخاصة بالهيئة عند التصرف فى أراضيها ٢٤٤

اللائحة العقارية الخاصة بالهيئة ٢٤٥
- الرقابة القضائية تقع على أعمال الإدارة اللائحية ٢٤٦
- الرقابة على اعمال الإدارة ٢٤٦
- الضوابط التى يقرها القانون ١٤٤ لسنة ٢٠١٧ بشأن التصرف فى اراضى الدولة الخاصة ٢٤٨
- حق الجهة الإدارية المختصة فى إزالة التعديات التي تقع على الأراضي الخاضعة لولايتها و التصرف في تلك الأراضي بطريق الاتفاق المباشر لواضع اليد عليها ٢٤٨
- ضوابط التصرف المنصوص عليها فى هذا القانون ٢٤٨
- تفويض المحافظ فى إتخاذ إجراءات التصرف ٢٤٩
- شرط إستخدام الأرض فى الغرض المحدد لها ٢٤٩
- شرط سداد كامل الثمن للأرض شرط يحظر التصرف فيها قبل السداد ٢٤٩
- جزاء مخالفة نصوص القانون ٢٤٩
- التصرف فى أملاك الدولة الخاصة وفقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ ..... ٢٥٠
- كيفية التصرف فى الأراضى الصحراوية ٢٥٠
- تحديد أراضى الإستصلاح والإستزراع ٢٥١
- دور وحدات الإدارة المحلية فى إدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى المعدة للبناء المملوكة للدولة ٢٥١
- حظر إستخدام الأراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون فى غير الأغراض المخصصة من أجلها ٢٥٢
- طبيعة قرارات مجالس إدارة الهيئات العامة ٢٥٢
- حصيلة إدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى الخاصة للدولة تعد أموالا عامة ٢٥٣
- القيود التى ترد على حرية التعاقد ٢٥٣
- تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة و التصرف فيها ٢٥٤
- تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ٢٥٤
- إعداد كراسة للشروط والمواصفات تتضمن الإحالة لجميع القواعد والأحكام والإجراءات والشروط المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية ٢٥٤
- مدى جواز التصرف بطريق الإتفاق المباشر ٢٥٥
- كيفية التعامل بطريق الإتفاق المباشر وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٩ ..... ٢٥٥
- قرارات بشأن أراضى الدولة الخاصة ٢٥٨
نص المادة (٢٨) من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ..... ٢٥٩
- حكم المحكمة الإدارية العليا ٢٦٢
- بعض التشريعات المنظمة لإدارة الحكومة لأملاكها الخاصة والتصرف فيها ٢٦٢
- القواعد الواجب إتباعها فى تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة وفى التصرف فيها ٢٦٣
- أحكام عامة تسرى على جميع الأراضى ٢٦٦
- أثر أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة إلى الوقائع التى سبق صدورها ٢٦٧
- القيود الادارية وشروط المنع من التصرف التي ترد على حق الملكية ٢٦٨
- شرط المنع من التصرف ٢٦٨

ـ التكييف القانونى للمنع من المتصرف ٢٧٠

المبحث الثانى : القواعد العامة المنظمة للتصرف فى أراضى الدولة الخاصة والإختصاص القضائى لها ٢٧٢

أولا : القواعد التى تنظم التصرف فى أراضى الدولة الخاصة ٢٧٢
- القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٤ فى شأن بعض القواعد الخاصة ٢٧٣
- طبيعة التصرف ٢٧٤
شروط التصرف ٢٧٤
- سلطة جهة الإدارة ٢٧٤
- رقابة القضاء ٢٧٤
- قواعد وإجراءات التصرف فى أملاك الدولة الخاصة وفقا للقانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠١٧ . ..... ٢٧٥
- جزاء مخالفة القانون ٢٧٧
- قواعدالتصرف فى أملاك الدولة الخاصة وسلطة الجهة الإدارية فى بيع أراضيها إلى واضعي اليدعليها ٢٧٧
- قواعد التصرف بالمجان في الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة ٢٧٧
- جزاء عدم الإلتزام بتنفيذ المشروع الذى خصصت لأجله الأرض وفقاً لما حدده القانون ٢٧٨
- حظر إستخدام لغير الغرض المخصصة لأجله ٢٧٨
- القرارات الصادرة بشأن القواعد المنظمة للتصرف فى أراضى الدولة الخاصة ٢٨١
- القرار رقم ٦٢لسنة ٢٠١٨ بشان خريطة تنمية أراضى مصر ٢٨١
- القرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن قواعد تملك أراضى الدولة ٢٨٣
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٨٥ بقواعد التصرف فى أملاك الدولة الخاصة إلى واضعى اليد عليها ٢٨٣
- قرار وزير الزراعة وإستصلاح الأراضى رقم ٦٤١ لسنة ١٩٩٨ ..... ٢٨٤
ـ قرار رقم ٣١ لسنة ١٩٨٤ فى شأن بعض القواعد الخاصة بالتصرف فى أملاك الدولة الخاصة .. ٢٨٤
ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٨٢ ..... ٢٨٥
ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد التصرف فى الأراضى والعقارات التى تخليها القوات المسلحة ٢٨٥
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٦ لسنة ١٩٩٥ ..... ٢٨٧
ـ الأراضي الصحراوية غير المستصلحة الداخلة في خطة الدولة والتي يتم الإعلان عن التصرف فيها (إيجار وبيع) ٢٨٧
ـ التصرف بطريق المزاد العلني ٢٨٩
- التصرف والتأجير بغير طريق المزاد العلني لأغراض تنمية الاقتصاد القومي ٢٨٩
ـ القواعد والشروط المنظمة لإدارة وإستغلال والتصرف في الأراضي والعقارات المخصصة للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ٢٨٩

ـ حكم المحكمة الإدارية العليا ٢٩٠
ـ سلطة الجهة الإدارية في بيع أراضيها إلى واضعي اليد عليها ، فهناك قواعد للتصرف في أملاك الدولة الخاصة تستمد منها الجهة الادارية سلطتها في بيع أراضيها إلى واضعي اليد عليها ٢٩٢
ـ قرار وزير الدفاع رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد المناطق الإستراتيجية ذات الأهمية العسكرية.... ٢٩٢
ثانيا : الإختصاص القضائي للمنازعات التي تنشأ عن التصرف في أراضي الدولة الخاصة والرقابة على أعمال التصرف ٢٩٣
ـ أحكام محكمة النقض ٢٩٤
ـ حكم المحكمة الدستورية العليا ٢٩٦
ـ حكم المحكمة الإدارية العليا ٢٩٦
ـ الإختصاص النوعي : بين القضاء العادي و القضاء الإداري ٢٩٧
ـ قواعد تنظيم الاختصاص في فرنسا ٢٩٨
المعيار العضوى ٢٩٩
المعيار المادى ٢٩٩
المعيار الشكلى ٣٠٠
ـ توزيع الاختصاص داخل جهات القضاء الإداري في فرنسا ٣٠١

الفصل الثاني : أهداف وضع ضوابط للتصرف في أراضي الدولة الخاصه ٣٠٢

المبحث الاول : الحفاظ على أراضي الدولة الخاصة وحمايتها ٣٠٣

أولا : الحفاظ على أراضي الدولة الخاصة وحمايتها في الشريعة الإسلامية ٣٠٣

ـ الإشراف على الأوقاف وضبطها في الإسلام ـ الوقف لغة وإصطلاحاً ٣٠٦
ـ الوقف لغةً ٣٠٦
ـ الوقف إصطلاحاً ٣٠٧
ثانيا: الحفاظ على أراضي الدولة الخاصة وحمايتها في الدستور ٣٠٨
ـ حكم المحكمة الدستورية العليا ٣١٠
ثالثا : الحفاظ على أراضي الدولة الخاصة وحمايتها في القانون ٣١٠
ـ جزاء عدم تنفيذ المشروع المخصصة لأجله الأرض ٣١١
ـ الإلتزام بإستخدام الأرض في الغرض المخصصة لأجله وحظر مخالفة ذلك ٣١١
ـ الجزاء المترتب على التصرف في أراضي الدولة الخاصة بالمخالفة للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ٣١١
الإنتفاع بالإراضي التي تدخل في ولاية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٣١٢
ـ حظر التصرف في الأراضي التي تدخل في المجتمع العمراني قبل سداد كامل الثمن ٣١٢

- شروط الإنتفاع بالأراضى والمنشآت التى تدخل ضمن المجتمعات العمرانية الجديدة ٣١٢
- الضوابط المتعلقة بالتصرف فى أراضى الدولة الخاصة الواردة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضى الصحراوية..... ٣١٣
- دور الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية فى التصرف وإستغلال وإدارة الأراضى فى أغراض الاستصلاح والاستزراع ٣١٣
- دور الدولة فى إقامة مشروعات إستصلاح وإستزراع الأراضى ٣١٤
- حظر وضع اليد أو التعدى على الأراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون ٣١٤
- قيود ترد على الحد الأقصى لتملك الأراضى ٣١٤
- شروط يجب مراعاتها عند قيام السلطة المحلية بالتعاقد مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ٣١٦
دور وحدات الإدارة المحلية فى إدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى المعدة للبناء المملوكة للدولة ٣١٧
- حظر إستخدام الأراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون فى غير الأغراض المخصصة لأجلها ٣١٧
- قرارات مجلس إدارة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ٣١٨
- طبيعة الأموال الناتجة عن حصيلة إدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى ٣١٨
- القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠١٧ .....٣١٨
- الإلتزام بإستخدام الأرض وإستغلالها في الغرض الذي تم التصرف من أجله ٣١٩
- طبيعة الأموال حصيلة التصرف في الأراضي وفق أحكام هذا القانون ٣١٩
- جزاء الإخلال بأحكام القانون ٣١٩
- قانون أملاك الدولة الخاصة ٣٢٠
- التعديلات على قانون أملاك الدولة الخاصة ٣٢٠
- قواعد التصرف بالمجان في الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة أو الأشخاص الإعتبارية العامة .٣٢١
- المركز الوطنى لتخطيط إستخدامات أراضى الدولة ٣٢٢
التصرف بالبيع في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ .....٣٢٤
- حكم المحكمة الادارية العليا بشأن عدم تملك املاك الدولة بالتقادم ٣٢٤

- المبحث الثانى : تحقيق النفع العام والنهوض بالإقتصاد القومى ٣٢٥

- أهداف وضع ضوابط للتصرف فى أراضى الدولة الخاصة ٣٢٦
- ضوابط للتصرف فى أراضى الدولة الخاصة وفقاً للقانون.....٣٢٨
- ماذا كان يحدث إذا لم يكن هناك ضوابط للتصرف فى أراضى الدولة الخاصة ؟ وكيف يكون حال الثروة العقارية بدون تلك الضوابط ؟ ٣٢٨

ـ الهدف من وضع القيود (الضوابط) الواردة على الملكية ٣٢٩
ـ قيود ترد على حق الملكية للمصلحة العامة ٢٣٠
ـ أحكام المحكمة الإدارية العليا ٣٣١
ـ مجال الأراضى الزراعية ٣٣٢
ـ قيود إشتمل عليها قانون الإصلاح الزراعى ٣٣٢
ـ الحد الأقصى لتملك الفرد للأرض الزراعية بحسب قانون سنة ١٩٥٢ ..... ٣٣٢
ـ فى مجال الأراضى الصناعية ٣٣٣
ـ الهيئة العامة للتنمية الصناعية ٣٣٣
ـ التصرف فى العقارات المملوكة للدولة بقانون الهيئة العامة التنمية الصناعية ٣٣٣
ـ شروط التصرف فى العقارات المملوكة للدولة للمصنعين ٣٣٤
القرارات الصادرة بشأن القواعد المنظمة للتصرف فى أراضى الدولة الخاصة ٣٣٤
ـ ما يتضمنه قانون الأراضى الصحراوية فيما يخص التصرف والتأجير بغير طريق المزاد العلني لأغراض تنمية الاقتصاد القومي ٣٣٥
ـ سلطة مجلس الإدارة الموافقة على تخصيص الأراضى حال إذا رأى أن المشروع المزمع تنفيذه يفيد الإقتصاد القومى ٣٣٦

ـ الباب الثالث : تطبيقات عملية لأراضى الدولة الخاصة ، والقوانين واللوائح والقرارات التى تنظم التصرف فيها ٣٣٧

الفصل الأول : هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ،والهيئة العامة لتنمية الصناعية، والهيئة العامة للتنمية السياحية ، كتطبيق عملى ٣٤٢

المبحث الاول : أراضى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والقانون الذى ينظم التصرف فيها ٣٤٣

ـ أولا : فكرة عامة عن المجتمعات العمرانية الجديدة ٣٤٣
ـ ثانياً : ماتضمنه القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن التصرف فى أراضى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٣٤٦
١ـ أهمية إنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٣٤٦
٢ـ طبيعة الأراضى التى تدخل فى ولاية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٣٤٦
٣ ـ دور هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٣٤٧
٤ ـ ضوابط التصرف فى أراضى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٣٤٨
ثالثاً ـ اللائحة العقارية الخاصة بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٣٤٩
ـ إختصاص الشئون العقارية والتجارية بالهيئة ٣٤٩
ـ أحكام المحكمة الإدارية العليا بشأن أراضى المجتمعات العمرانية الجديدة ٣٥٠
ـ دور لجان الهيئة وفقًا لقواعد اللائحة العقارية ٣٥٠
ـ رابعاً : ضوابط تضمنتها بعض القرارات المتعلقة بأراضى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٣٥١

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ٢٠٢٠، بإعادة تخصيص عدد من قطع الأراضي بالساحل الشمالي الغربى ٣٥١
- القرار الجمهورى رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٧ خاص بنقل ولاية أراضى إلى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٣٥٢
- دور جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة ٣٥٣
- دور الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ٣٥٣
- قواعد وضوابط تحصيل مستحقات الدولة ٣٥٣
- القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١٦ ..... ٣٥٣
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢٠١٩ ..... ٣٥٤
- القرار الجمهوري رقم ٣٩٠ لسنة ٢٠١٧ ..... ٣٥٥
- قرار مجلس الوزراء رقم ٢١١٩ لسنة ٢٠١٥ ..... ٣٥٥
- قرار وزير العدل ٨٥٤٧ لسنة ٢٠١٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٨ بتنظيم الشهرالعقاري في المجتمعات العمرانية الجديدة ٣٥٥
- قرارمجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (١٤٢) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١ بإضافة وتعديل بعض الضوابط ٣٥٧
- قرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (١٤٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٢ بشأن وضع إليات للتعامل مع السادة المستثمرين بالمنطقة الشاطئية بمدينة العلمين الجديدة ٣٥٩
- قرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (١٤٦) بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٣ بشأن موضوع تعديل حدود كردون مدينة الشروق ٣٦٠
- تقرير صادر من هيئة مفوضى الدولة ٣٦١
أحكام المحكمة الإدارية العليا ٣٦١
- بعض أحكام الصادرة من محكمة الجنايات ضد بعض مسئولين الذين قاموا بالتصرف فى بعض أراضى الدولة الخاصة بالمخالفة للقانون ٣٦٢
- حكم صادر من محكمة النقض – الدائرة الجنائية الخميس (ج) ٣٦٢
- حكم صادر من محكمة النقض الدائرة الجنائية ٣٦٧
- حكم صادر من محكمة النقض الدائرة المدنية (د) ٣٧٢

- المبحث الثانى : أراضى الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، والهيئة العامة للتنمية السياحية والقوانين التى تنظم التصرف فيها ٣٧٤

- أولا : أراضى الهيئة العامة للتنمية الصناعية ٣٧٤

- دور الهيئة العامة للتنمية الصناعية ٣٧٥
- آليات التصرف فى العقارات المملوكة للدولة بقانون الهيئة العامة التنمية الصناعية ٣٧٥
- إشتراطات التصرف فى العقارات المملوكة للدولة للمصنعين ٣٧٥
- إلتزامات الجهات الإدارية صاحبة الولاية على الأراضى ٣٧٦

ـ نقل الملكية أو الولاية والإشراف على بعض الأراضى ٣٧٦
ـ بروتوكول تعاون مشترك بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والهيئة العامة للتنمية الصناعية ... ٣٧٧
ـ الدورالذى تقوم به هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وفقاً للبروتوكول ٣٧٩
ـ الدورالذى تقوم به الهيئة العامة للتنمية الصناعية وفقاً للبروتوكول ٣٧٩
ـ دور هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٣٨٠
ـ دور الهيئة العامة للتنمية الصناعية..... ٣٨٠
ـ اللائحة التنفيذية للبروتوكول المعتمد بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والهيئة العامة للتنمية الصناعية ٣٨٠
ـ مسئولية الهيئة العامة للتنمية الصناعية وإختصاصها ٣٨١
ـ ثانيا : الهيئة العامة للتنمية السياحية ٣٨٤
ـ الأهداف العامة للهيئة العامة للتنمية الساحية ٣٨٤
ـ ماتضمنه القانون ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن أحكام متعلقة بأملاك الدولة الخاصة وتتصل بالهيئة ٣٨٥
ـ إستراتيجية هيئة التنمية السياحية والمحاور التى ترتكز عليها..... ٣٨٦
ـ المحور الأول : تغيير دور القطاع العام السياحى وتكثيف دور القطاع الخاص ٣٨٦
ـ المحور الثانى : تطوير الإطار القانونى والمؤسسى ٣٨٦
ـ المحور الثالث : إمداد مناطق التنمية بالبنية الأساسية ٣٨٦
ـ المحور الرابع : الحفاظ على البيئة ٣٨٦
ـ المحور الخامس : تحديد أولويات التنمية الشاملة ٣٨٧
ـ رؤية الهيئة العامة للتنمية السياحية المستقبلية ٣٨٧
ـ الفكرة التى تقوم عليها التنمية السياحية ٣٨٧
ـ شروط وضوابط تخصيص الأراضى بالهيئة العامة التنمية السياحية ٣٨٧
ـ قرار رئيس الجهاز التنفيذى رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧ ـ وزارة السياحة ـ الهيئة العامة للتنمية السياحية . ٣٩٠
ـ تخصيص بعض المساحات من أراضي الدولة الخاصة لصالح الهيئة العامة للتنمية السياحية ٣٩٢
ـ مهام الهيئة العامة للتنمية السياحية ٣٩٣
ـ الأهداف العامة للهيئة العامة للتنمية السياحية ٣٩٣
ـ شروط وضوابط تخصيص الأراضي ٣٩٤
ـ فتوى خاصة بهيئة التنمية السياحية ٣٩٤
ـ القواعد والشروط المنظمة لإدارة واستغلال والتصرف في الأراضي المخصصة للهيئة العامة للتنمية السياحية..... ٣٩٦
ـ الاستراتيجية الاستثمارية الجديدة للهيئة فى طرح الأراضى ٣٩٧
ـ المختص بطرح أراضي التنمية السياحية طبقا للقانون ٣٩٨
ـ أبرز قرارات الإجتماع رقم (١٠٢) لمجلس إدارة الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٠ ..... ٣٩٩
ـ دور " الهيئة العامة للتنمية السياحية " ٤٠٠
ـ دراسة الهيئة لتقييم تأثير إنشاء المشروع على البيئة ٤٠٣

الفصل الثانى : الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعى ٤٠٤

المبحث الاول : أراضى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، و طبيعتها القانونية والقانون الذى ينظم التصرف فيها ٤٠٥

- مجالات عمل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ٤٠٦
- القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية ٤٠٧
- كيفية إدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى الصحراوية ٤٠٧
- دور الدولة فى إقامة المشروعات ٤٠٨
- التسهيلات والتيسيرات التى تمنحها الدولة فى إستصلاح الأراضى ٤٠٩
- صلاحيات مجلس إدارة الهيئة التى يمنحها لها القانون ٤٠٩
- حظر حيازة أو وضع اليد أو التعدى على جزؤ من أراضى الهيئة ٤٠٩
- كيفية تصرف الهيئة فى الأراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون ٤١٠
- التصرف فى أراضى الهيئة بغير طريق المزاد العلنى ٤١٠
- دور مجلس إدارة الهيئة فى تحديد أثمان الأراضى ٤١١
- إلتزامات المتصرف إليه وجزاء مخالفة الشروط ٤١١
- الشروط التى يجب توافرها لتملك الأراضى الخاضعة لهذا القانون ٤١١
- قيام مجلس إدارة الهيئة بالتصرف أو تقرير حق عينى أو تأجير الأرض الخاضعة لهذا القانون ٤١٢
- عقوبة التعدى على الأراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون ٤١٢
- اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١الصادرة بالقرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢ ..... ٤١٣
- تمتع الجهات القائمة بمشروعات الإستصلاح والإستزراع بالإعفاء من الضرائب الجمركية ٤١٤
- إعفاء الأراضى الخاضعة لهذا القانون من الضرائب ٤١٤
- تعامل الهيئة مع الأراضى المتداخلة مع أراضيها ٤١٥
- كيفية حساب الحد الأقصى للملكية عند التصرف فى الأراضى الصحراوية ٤١٥
- الواجب على الفرد إتباعه فى حالة زيادة ملكيته عن الحد الأقصى للتملك ٤١٥
- التصرف فى القدرالزائد عن الحد الأقصى ٤١٦
- كيفية إستغلال الأرض عن طريق تأجيرها بقصد التملك ٤١٦
- التصرف بغير المزاد العلنى ٤١٦
- قواعد وإجراءات التصرف فى أراضى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ٤١٧
- مايلتزم به المشترى ٤١٧
- الشروط الواجب توافرها فيمن يعد مالكاً للأراضى الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١. ٤١٨
- المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ..... ٤٢٠
- تحديد الأراضى التى يجوز تملكها ٤٢٣

- كيفية التملك ٤٢٤
- إلتزامات المتصرف إليه وفقا للقانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ..... ٤٢٦
- الحد الأقصى لملكية الأراضى الصحراوية ٤٢٧
- حظر الحيازة أو التعدى أو وضع اليد على الأراضى الخاضعة لأحكام القانون ٤٢٨
- مدى تعلق أحكام تملك الأراضى الصحراوية بالنظام العام ٤٢٨
- القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شان بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة..... ٤٢٩
- حكم المحكمة الإدارية العليا..... ٤٣١

المبحث الثانى : أراضى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، والقانون الذى ينظم التصرف فيها..... ٤٣٢

- التعريف بأراضى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ٤٣٢
- حكم المحكمة الإدارية العليا بشأن الإستيلاء على أراضى الدولة ٤٣٤
- عدم جواز تملك الاجانب الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية فى مصر ٤٣٤
- القيود التى ترد على الحق فى التملك الواردة فى قانون الإصلاح الزراعى ٤٣٤
١ - الأصل العام ٤٣٥
- الإختصاص بالتصرف فى الأراضى القابلة للإستزراع موزعاً بين وزارة الزراعة ووزارة إستصلاح الأراضى والمحافظات ٤٤١
- حكم المحكمة الدستورية العليا ٤٤٢
- حكم محكمة النقض..... ٤٤٢
- حكم المحكمة الإدارية العليا ٤٤٣
- تحديد الملكية الزراعية يعد عدم مخالفة للدستور ولا ينطوي على إعتداء على الملكية الخاصة ٤٤٣
- حكم للمحكمة الدستورية العليا فيما يخص التعويض عن الاراضى الزراعية الزائدة على الحد الأقصى والمستولى عليها ٤٤٤
- حكم المحكمة الإدارية العليا بشأن بيع الأراضى الصحراوية ٤٤٥
- أسلوب التصرف بالمزاد العلني في الحدائق المملوكة للإصلاح الزراعي والتصرف فيها وفقا لقواعد خاصة ٤٤٦
- أحكام المحكمة الإدارية العليا ٤٤٦
- المقترح الذى يقترحه الباحث..... ٤٤٨
- " جهاز التصرف فى أراضى الدولة الخاصة "..... ٤٤٨
- أهداف " جهاز التصرف فى أراضى الدولة الخاصة "..... ٤٤٩
- موارد " جهاز التصرف فى أراضى الدولة الخاصة " و رؤيته ٤٥٠
- رؤية الجهاز ٤٥٠

- **خاتمة** ٤٥١

- **النتائج المستخلصة من الدراسة و التوصيات** ٤٥١
- **مستخلص الرسالة** ٤٥٣
- **قائمة المراجع** ٤٥٥
أ / مراجع باللغة العربية : ٤٥٥
أولاً : القرآن الكريم - السنة النبوية المطهرة ٤٥٥
ثانياً : المعاجم اللغوية ٤٥٥
ثالثاً : المؤلفات العامة ٤٥٥
أ - الكتب ٤٥٥
رابعاً : المؤلفات المتخصصة ٤٥٨
خامسا : الرسائل العلمية ٤٦٠
سادساً : الدوريات والمقالات ٤٦٤
سابعاً : مجموعات من الأحكام القضائية ٤٦٥
ثامناً : الوثائق ٤٦٦
ب / المراجع الأجنبية ٤٦٧
ج / مواقع إلكترونية ٤٧٠
د / قائمة الإختصارات ٤٧٠
- **الفهرس** ٤٧١